مستمعًا لطرفة دونما فائدة مرجُوَّة، فيذهب بذلك وقار الصالحين وسمت المصلحين.

ويؤلم أيضًا أن تكون مدارات الحديث حول سفاسف الأمور ومحقراتها من متاع الدنيا وزينتها، فيظن الرائي أن لا هَمَّ لهؤلاء إلا هذه القضايا، ولا غاية لهم إلا تحقيقها، وليس ذلك فحسب، بل يتجاوز الأمر -أحيانًا- حدًّا يُخشى على المتحدثين أن يقعوا في الويل الذي توعَّد به رسول الله ﷺ من يُحدِّث بالحديث؛ ليضحك به القوم، فقال: "ويل له... ويل له".

الشبهة العاشرة

دعوى تسمية أبي هريرة ﷺ بشيخ المَضيرة(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن أبا هريرة ﷺ كان يحب طعامًا اسمه المضيرة[1] ولذا عُرف به فسمِّيَ "شيخ المضيرة". ويستدلون على ذلك بأن أبا هريرة كان يأكلها مع معاوية ﷺ، فإذا حضرت الصلاة صلَّى خلف عليٍّ ﷺ فإذا قيل له في ذلك، قال: "مضيرة معاوية أدسم وأطيب، والصلاة خلف عليٍّ أفضل".

رامين من وراء ذلك التقليل من شأن أبي هريرة ﷺ وتشويه صورته.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن هذه الرواية لم تصح نقلًا ولا توافق عقلًا؛ فالثابت أن عليًّا ﷺ كان بالعراق، ومعاوية ﷺ بالشام، وأبا هريرة ﷺ كان مقيمًا بالحجاز لم يغادره بعد عزله عن إمارة البحرين في عهد عمر ﷺ، فكيف يأكل مع معاوية في الشام، ويصلي خلف علي بالعراق، وهو مقيم أصلًا بالحجاز؟!

٢) إذا افترضنا جدلًا صحة هذه الرواية فإن حب أبي هريرة للمضيرة لا يطعن في عدالته، وما المانع شرعًا أو عقلًا أن يحب الإنسان لونًا معينًا من أنواع الطعام؟!

التفصيل:

أولا. رواية موضوعة يكذبها التاريخ والواقع:

إن المتأمل في أحداث التاريخ يجدها تكذِّب تلك الرواية التي يعتمد عليها المفترون؛ إذ كيف تصح هذه الرواية في العقول، وعليٌّ ﷺ كان في العراق، ومعاوية ﷺ كان بالشام، وأبو هريرة ﷺ كان بالحجاز؟! إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين في عهد عمر ﷺ لم يُفارق الحجاز، فقد "استعمله عمر على البحرين، ثم عزله، ثم أراده على العمل فأبى عليه، ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته"[2].

فكيف يأكل أبو هريرة المضيرة مع معاوية في الشام، ثم يقوم ليُصلِّي خلف علي في العراق، اللهم إلا إذا كان أصحاب هذه الشبهة يرون أن أبا هريرة أُعطي بساط

(*) دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق.

١. المضيرة: مريقة تُطبخ بلبن وأشياء، وقيل: هي طبيخ يُتَّخذ من اللبن الحامض. قال أبو منصور: المضيرة عند العرب أن تُطبخ اللحم باللبن البحت الصريح الذي قد حذى اللسان حتى ينضج اللحم وتخثر المضيرة. [انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: مضر].

٢. سبل الهدى والرشاد، الصالحي، مرجع سابق، (١١/ ٤٣٦٨).

سليمان، أو كانت تُطوى له الأرض طيًّا، أو أنه كان يركب البراق فيحمله إلى الشام ليأكل مع معاوية، فإذا حانت الصلاة حمله إلى العراق ليصلي وراء علي، ثم بعد ذلك يحمله إلى الحجاز حيث مكانه واستقراره! وهذا ما لا يعقل. يضاف إلى ذلك أن هذه الرواية لم ترد في أي كتاب من كتب السنة.

ولعلنا نتساءل: هل يؤخذ العلم من الحكايات، لا سيما في موضوع فيه اتهام وتجريح كهذا؟! ولمن؟! لصحابي جليل من صحابة رسول الله ﷺ[1].

وإن قيل إن هذه الرواية وردت في كتب الأدب والتاريخ، قلنا: "إن من شأن كتب الأدب والتاريخ قتل الوقت، وشغل الفراغ، والتفكه والتندر، وكان الأليق بها الإهمال في معرض البحث العلمي، أما أن يؤخذ منها معلومات وأخبار لكي توضع في كتاب في تاريخ السنة؟ ويُعتمَد عليها في تجريح رجل من أهل العلم، فضلًا عن كونه صحابيًّا جليلًا زكَّاه الرسول ﷺ والرعيل الأول من خيار المسلمين، فهذا ما لم نعهده في أسلوب البحث في القديم ولا الحديث"[2].

لقد خفي على هؤلاء ما قرره الأئمة المحدثون من "أن المرويات لا يُعتمَد في الوثوق بها وقبولها على كتب الأدب والتاريخ؛ إذ إن فيها زيفًا كثيرًا وغثًّا غير قليل، وأن الحديث لا يؤخذ إلا من كتب الأئمة الثقات، الذين يُرجع إليهم في معرفة الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، ومن قواعدهم التي وضعوها: من روى حديثًا فعليه أن يُبْرز سنده أو ينسبه إلى من خَرَّجه، وإلا فليس له أن ينسبه إلى رسول الله ﷺ إلا بصيغة تفيد التضعيف كقيل ورُوي ويُذكر ونحوها، وليس له أن ينسبه إلى رسول الله ﷺ بصيغة الجزم إلا إذا تحقق من صحته، أما وقد اعتمد هؤلاء في كثير مما نقلوا على كتاب "الشعر والشعراء"، وكتاب "ثمار القلوب في المضاف والمنسوب"، و "مقامات بديع الزمان الهمذاني"، و "المثل السائر"، و"شرح نهج البلاغة"، و"حياة الحيوان للدميري"، و "نهاية الأرب" ونحوها، مما لا تقوم به حجة في علم السنة وتاريخها فلا يُلتَفَت إلى كلامهم إلا على سبيل توضيح تهافته.

ولسنا بهذا نقصد الازدراء بهذه الكتب ولا بأصحابها، ولكن نود أن نقول: إن كثيرين من العلماء ثقات في فنونهم، ولكن لا يُعتمد عليهم في رواية الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه؛ لأنهم ليسوا من رجاله وصيارفته، وإذا كان ابن إسحاق ـ وهو إمام أهل المغازي ـ قد ضعَّفه بعض المحدِّثين في رواية الحديث ـ على ما بَيْنَ التأليف في الحديث والسِّيَر في القديم من سبب وثيق ـ فما بالك بغيره من أهل الأدب واللغة والمباحث العامة"[3]؟

وعليه فإن القول بأن أبا هريرة ﷺ كان يأكل من مضيرة معاوية ﷺ، ويصلي خلف علي ﷺ، قول قد بلغ من الخيال مبلغًا، وارتقى بقائله مرتقًى صعبًا.

إذ هل يصحُّ في العقول أن يتنقل أبو هريرة بين الجماعتين، ويصانع الفئتين ولا ينكشف أمره؟!

---

١. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٦٢ بتصرف.

٢. أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٦٢، ٦٣.

٣. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٧١، ١٧٢ بتصرف.

أدركونا يا أصحاب العقول صدق القائل:

هـــذا كـــلامٌ لـــه خَـبـــيءٌ

مـعـنـــاه لـــيس لـنـا عُـقُـول

إن هذه الحكايات وأمثالها ـ وما أكثرها في كتب الأدب ـ لا تصحُّ نقلًا ولا توافق عقلًا[1]؛ ذاك لأنها انبنت على عكس الحقائق التاريخية المعروفة.

وإيضاحًا للأمر نُشير إلى أن أبا هريرة ﷺ بقي مقيمًا في المدينة بعد أن عزله عمر عن ولاية البحرين، "ولم يشترك في الفتن التي حدثت بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بين علي بن أبي طالب ﷺ وبين معاوية بن أبي سفيان ﷺ بل اعتزلها، ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته"[2].

ولعله قد اتضح لدينا الآن فساد هذه الشبهة عقلًا ونقلًا®.

ثانيًا. ليس من الممنوع شرعًا ولا عقلا أن يحب الإنسان نوعًا معينًا من أنواع الطعام:

ليس هناك أي عيب على أبي هريرة ﷺ لا في دينه، ولا في كرامته، ولا حتى في عدالته حبه للمضيرة ـ على فرض صحة هذا الخبر ـ لأن الله ﷻ "لم يحظر في كتابه، ولا في سنة رسوله، ولا في قواعد شريعته أن يحب الإنسان لونًا معينًا من أطايب الطعام وحلاله، وقد كان رسول الله ﷺ يحب الدُّبَّاء، ويحب من اللحم ذراع الشاة، ويحب الثَّريد، وهو سيد الرسل وأكرم الزهَّاد، وأفضل من يُقتدَى به، ولم يعرف الإسلام رهبانية البطون، كما لم يعرف رهبانية الفروج، فأي طعن في أبي هريرة، وأي حرج يناله في دينه أو كرامته أو عدالته إذا أحب لونًا دسمًا من أنواع الطعام؟

وأيا ما كان فإن تجريح صحابي جليل كأبي هريرة بمجرد أخبار تُروى للنكتة والتظرُّف في مجالس الأدب ليس من شأن أهل العلم والإنصاف"[3].

ومما سبق ذكره يتبين بطلان استدلالهم، ومن ثم بطلان هذا الزعم، بالإضافة إلى أن صحة هذا الاستدلال لا تطعن في عدالة أبي هريرة في شيء؛ إذ إنه طعام أحلَّه الله له.

الخلاصة:

- إن حقائق التاريخ الصحيحة تُكذِّب هذه الرواية التي استند إليها الطاعنون؛ إذ الثابت أن معاوية كان بالشام، وعليًّا ﷺ كان بالعراق، وأبا هريرة كان بالحجاز، فكيف يأكل أبو هريرة مع معاوية في الشام، ويُصلِّي وراء علي بالعراق، وهو مقيم أصلًا بالحجاز؟!
- لا يمكن الاعتماد على كتب الأدب والتاريخ في الوثوق بالمرويات وقبولها؛ إذ فيها زيف كثير، ولكن يؤخذ الحديث من كتب الأئمة الثقات الذين يُرجع إليهم في معرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود.

---

١. أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مرجع سابق، ص٦٢.

٢. عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٧٢ بتصرف.

® في **"حقيقة حديث أبي هريرة: على ملء بطني"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء.

٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٣٠٧ بتصرف.

• إذا افترضنا جدلًا صحة قولهم بأن أبا هريرة كان يحب المضيرة فهذا لا يقدح في عدالته، ولا ينال من دينه وكرامته، ولا يُقلِّل من شأنه؛ إذ إن الله لم يحظر في كتاب ولا في سنة رسوله ﷺ أن يحب الإنسان لونًا من ألوان الطعام الحلال الطيب.

الشبهة الحادية عشرة

دعوى مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن أبا هريرة ﷺ تشيَّع للأمويين، ووضع لهم أحاديث تُعلي من شأنهم؛ مقابل أموال أخذها، وولاية من قِبَلهم وَلِيَها؛ وذلك ليُكسب دولتهم صفة الشرعية، ويسوِّغ ما أحدثه أمراؤهم في الدين، ومن ثم لم يجد أبو هريرة تحرُّجًا أو تورُّعًا أن يضع حديث: "أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة من كل شهر، وصلاة الضحى، والنوم على وتر"؛ تزلفًا إلى معاوية، وذلك حين صلَّى معاوية ـ يوم بَلَغَه نعي عليٍّ ـ ست ركعات في الضحى، ثم بلغ القمة في التزلف إلى معاوية؛ وذلك حين وضع حديث: "إن الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية"، كما وضع أحاديث مثل حديث: "ستكون فتنة القاعد فيها خير..."؛ ليثني الناس عن معارضة الأمويين، وحثِّهم على الاستكانة وعدم مجابهتهم، ولم يكتف بهذا، بل غالى في مشايعة بني أمية متبعًا ومتخذًا الموقف المضاد من أهل البيت، فانتقص عليًّا ﷺ واتهمه بأنه أحدث في المدينة، وأن لعنة الله عليه والملائكة والناس أجمعين.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في مرويات أبي هريرة ﷺ مما يزعزع الثقة في جزء كبير من السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن من الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ لم يكن متشيعًا للأمويين، ومما يدل على ذلك مواقفه مع مروان بن الحكم، كموقفه معه يوم دُفن الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما، وكذلك ما رواه في ذم السفهاء من أمرائهم، كما أُثر عنه أنه كان يستعيذ على الملأ من رأس الستين[1]، وإمارة الصبيان، قاصدًا بذلك يزيد بن معاوية.

٢) إن الأحاديث التي استدل بها المغرضون وادعوا أن أبا هريرة ﷺ وضعها؛ إرضاءً للأمويين هي إما حديث لا يصح بحال في ميزان النقد الحديثي، وإما حديث صحيح أوّلوه حسب مقاصدهم، وحمّلوه ما لا يحتمل.

٣) إن الكذب على رسول الله ﷺ فيما يخص عليًّا ﷺ من فضائل لا يفعله عاقل، فضلًا عن صحابي كأبي

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق.

١. رأس الستين: يشير بذلك إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة.